الفصل الثاني

المشكلة الاقتصادية

تمهيد:علم الاقتصاد هو العلم الذي يدرس المشكلة الاقتصادية والتي هي في الأساس مشكلة الاقتصادية والتي هي في الأساس مشكلة ندرة نسبية،أي ندرة الموارد المتاحة بالنسبة للحاجات المتعددة.

1.مضمون المشكلة الاقتصادية:تكمن المشكلة الاقتصادية في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة على اختلاف أنواعها وأحجامها الضرورية لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة باستمرار.

فقلد واجهت الانسان منذ وجوده على الأرض مشكلة تعدد وتجدد وتزايد رغباته في حين امكانياته مهما اتسعت ففي النهاية هي محدودة ونادرة،وهذا هو مضمون المشكلة الاقتصادية التي يحاول علم الاقتصاد حلها،فهي تواجه الافراد كما تواجه المجتمعات،وتواجه الاقتصاديات المتقدمة والمتخلفة مهما كان نظامها المتبع رأسمالي،اشتراكي،إسلامي أو مختلط،فهي لا تختلف في أركانها وعناصرها من مجتمع أو نظام الى آخر ، فالاختلاف يكمن في فلسفة مواجهتها وطرق حلها.

وباعتبار أنه لا يمكن انتاج كل السلع والخدمات بالكمية والنوعية التي يرغب فيها كل أفراد المجتمع نظرا لمحدودية الموارد الاقتصادية،فإنهم يضطرون الى الاختيار والمفاضلة بين تلك الأهداف والتضحية بالبعض الآخر،لأن محدودية الموارد الاقتصادية وندرتها نسبية لا تسمح بتحقيق كل أهدافهم،وهذا ما يخلق عليه بتكلفة الفرصة البديلة.

فعلى سبيل المثال:فالمشكلة الاقتصادية على مستوى الفرد تبرز لنا عند حصوله على دخله وكيفية تقسيمه لهذا الدخل بحيث يغطي اهم احتياجاته،فاذا افترضنا ان هناك موظف يتقاضى راتب يقدر ب50000دج يقوم بتقسيمها كما يلي:20000دج للايجار والكهرباء والغاز،30000دج المتبقية توزع على الماكل والملبس والنقل ومصاريف اخرى وبالتالي فهو مطالب بان يختار الحاجات الملحة لتلبيتها وتاجيل الحاجات غير الضرورية.

وبما ان هذا الشخ دخله محدود فانه يبقى في كل مرة يواجه مشكلة اقتصادية جديدة تقوده الى الاختيار والتضحية ببعض الحاجات مقابل تلبية حاجات اخرى اكثر الحاح.

2.خصائص المشكلة الاقتصادية:تتميز المشكلة الاقتصادية بمجموعة من الخصائ نورد بعضا منها فيما يلي:

1.2 العمومية:أي ان المشكلة الاقتصادية مشكلة عامة زمانيا ومكانيا وهي تعني انها موجودة قديما وحديثا وهي ذات بعد مكاني بحيث تمتد الى كل الأماكن ولاينفرد بها مكان دون آخر.

2.2 الديمومة:بمعنى انها دائمة وأبدية،تنطبق على كل العصور والازمنة فالانسان منذ خلقه الله تعالى واجه هذه المشكلة ولحد الآن لازال يواجهها.

3.2 الندرة:فالموارد محدودة ولها استخدامات متعددة وبديلة،فلابد اذن من الاختيار والتضحية.

4.2 الاختيار والتخصيص:اذا كانت الندرة هي سبب المشكلة التي يعيشها الانسان فإن الاختيار هو السبب الذي يجعل منها مشكلة اقتصادية لان الاختيار يقوم على موازنة منفعة حرة ببدائل ممكنة ولاختيار افضل بديل ممكن.

5.2 التضحية: بما ان الحاجات أكثر من الموارد،ولأن الموارد لها استخدامات بديلة لبعضها،فلابد اذن من وجوب تضحية الفرد أو المجتمع ببعض الحاجات مقابل اشباعه لبعض الحاجات الأخرى الاكثر أهمية.وعملية التضحية هذه تستوجب المقارنة والمفاضلة بين الحاجات المختلفة لترتيب أولوياتها بالنسبة للفرد ثم يقوم بتخصيص الموارد المتاحة ليتمكن بعد ذلك من استخدام بعض الموارد التي قام بتخصيصها لاشباع بعض الحاجات التي قام بترتيبها.

3.عناصر المشكلة الاقتصادية:هناك ثلاثة عناصر أساسية تواجه أي نظام اقتصادي،حيث تكون في مجموعها الأركان الأساسية للمشكلة الاقتصادية،وتختلف طريقة الإجابة عليها تبعا للمبادئ الخاصة بكل نظام اقتصادي،وتقاس الكفاءة الاقتصادية لهذه الأنظمة الاقتصادية تبعا لطريقة اجابتها على هذه الأسئلة وبمدى فعاليتها في ذلك:

أولا: **ماذا ننتج؟** ويقصد بهذا السؤال التعرف على رغبات أفراد المجتمع من السلع والخدمات المراد انتاجها وتحديدها نوعيا وكميا،أي تحديد ماهي السلع التي يتعين على المجتمع انتاجها؟ هل الملابس أو المواد الغذائية،أم الآلات؟

ثانيا:**كيف ننتج؟** هنا لابد للمجتمع أن يحدد الكيفية التي ينتج بها تلك السلع والخدمات،أي يحاول ترجمة رغبات الافراد وتفضيلاتهم الى سلع وخدمات منتجة تشبع تلك الرغبات،وهذه العملية انما تتطلب

حصر كل الموارد المتاحة للإنتاج وتخصيصها على الاستخدامات المختلفة،بحيث نحقق من خلال ذلك اقصى استغلال ممكن،وتحديد الأسلوب الفني والتقني الأمثل لإنتاج السلع والخدمات المطلوبة.

ثالثا:**لمن ننتج؟** وهذا يعني الكيفية التي يتم بها توزيع الإنتاج على أفراد المجتمع وتحديد المنتفعين منه،وعدالة توزيع الناتج لاتعني ان يتساوى نصيب كل فرد من السلع والخدمات المنتجة،وانما ان يتناسب هذا النصيب مع مدى مساهمة الفرد في عملية الإنتاج نفسها.

4.أسباب المشكلة الاقتصادية:من الممكن حصر أسباب المشكلة الاقتصادية فيما يلي:

1.4 الندرة النسبية للموارد:ان الوسائل التي يملكها الانسان لإشباع حاجاته محدودة دائما،كون ان الانسان يعيش في عالم الندرة النسبية.

فالندرة في مفهوم علم الاقتصاد هي ندرة نسبية وليست مطلقة اي ندرة الموارد بالنسبة للحاجات الانسانية التي تساهم في اشباعها،وبالتالي فهي تتوقف على العلاقة بين الموارد والحاجات لا على كمياتها المطلقة كونها كبيرة او قليلة.

فعلى سبيل المثال:البترول هو سلعة تنتج بكميات هائلة لكن تبقى سلعة نادرة بالنسبة للعديد من الدول التي تستورده لتغطية العجز في حاجتها منه وبالتالي فهو سلعة نادرة تدخل في نطاق المشكلة الاقتصادية.

وعليه فالندرة هي محدودية الموارد والوسائل التي يمتلكها الانسان في مواجهة حاجاته ورغباته المتزايدة في آن واحد.

وتعتبر الموارد أو الإمكانيات التي يحتاجها الانسان لاشباع رغباته عن كافة المصادر الطبيعية التي خلقها الله وسخرها للإنسان من اجل انتاج السلع والخدمات وتأخذ شكل موارد غير اقتصادية أو حرة وتعد ملكا للجميع،أو قد تكون موارد اقتصادية والتي يطلق عليها مصطلح عوامل الإنتاج،وهي موارد محدودة ونادرة نسبيا،ولا يمكن الحصول عليها أو توفيرها دون بذل جهد أو ثمن لها.

وتتكون الموارد الاقتصادية من :

- العمل:وهو الجهد البشري الذهني أو العضلي اللازم لانتاج السلع والخدمات.

- الأرض:ويقصد بها جميع الموارد الطبيعية.

-رأس المال:وهو السيولة النقدية والمعدات والعقارات المستخدمة في العملية الإنتاجية.

- التنظيم:وهو الوقوف بالتنسيق وبالاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج السابقة وذلك بالكفاءة والفعالية اللازمتين .

2.4 الحاجات الإنسانية:تعبر الحاجات على حالة نفسية تعكس الرغبة في اشباع نقص مادي أو معنوي،ويسعى الانسان للحصول على الوسائل اللازمة لتلبيتها. وتنقسم الحاجات الإنسانية الى:

- الحاجات المادية والحاجات المعنوية
- الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية
- الحاجات الفردية والحاجات الجماعية

3.4 الاختيار والتضحية:فالاختيار هو السبب الذي يجعل منها مشكلة اقتصادية وليست تقنية،فالاختيار يتمثل في القيام بموازنة منفعية حرة بين بدائل ممكنة مختلفة لاختيار أفضل بديل ممكن.